

بدعة أميركية إسرائيلية آتية لـ «شرعنة» التوطين

بقلم: جاك يوسف خزمو*

شهدت القضية الفلسطينية عبر سبعة عقود من الزمن، ومنذ تأسيس وإقامة الكيان الإسرائيلي عام 1948، العديد من المحاولات لتصفيتها وشطبها، خاصة شطب حق العودة الذي أقرته الأمم المتحدة في قرار معروف وشهير ألا وهو القرار 194. وبعد العام 1948، أي بعد وقوع النكبة، أقيمت وكالة الغوث لرعاية اللاجئين حتى عودتهم، لكن هذه الرعاية استمرت لعدة قرون وحتى يومنا هذا، لأن قرارات الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية لم تنفذ وتطبق وتُحترم كما يجب.

وبعد أن اعترفت مؤخرًا إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل في انتهاك صارخ لكل القوانين والشرائع والقرارات الدولية والشريعة، تخطط هذه الإدارة الآن لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال شطب «حق العودة». وبدأت ذلك بإيقاف مساعيها المالية لوكالة الغوث الدولية، وكذلك تنوي إعلان أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يتجاوز نصف مليون لاجئ، في حين أن مسؤولين آخرين ادعوا أن هذا العدد لا يصل إلا لحوالي خمسين ألف لاجئ، وبالتالي لا حاجة لوجود وكالة الغوث، وكذلك لا حاجة لحق العودة، فقد شطب وانتهى لعدم وجود لاجئين حسب ادعاء هؤلاء.

قبل سنوات، خرجت إلى السطح بدعة أو فكرة بأن القانون الدولي ينص على إجبار الدولة المضيفة للاجئين على منح الجنسية للجيل الثالث من المهاجرين أو اللاجئين إليها، أي أن كل حفيد لاجئ يحق له الحصول على جنسية الدولة التي يقيم فيها.. وهذا يعني بوضوح أن أميركا وإسرائيل ستلجأ إلى هذه البدعة القانونية لتقول وتُجبر الدول العربية المضيفة للاجئين على منح هؤلاء الجنسية وحق المواطنة الكاملة، وهذا سيؤدي بالطبع، إن تجاوزت هذه الدول مع هذا «القانون» المخترع والمختلق، إلى احتمال تطبيق مشروع التوطين، مع أن هذه الدول ترفض ذلك، وتؤمن بأن حق العودة مقدس وثابت وغير قابل للتغيير أو التبديل أو التعديل حسب أهواء من طردوا أو ساهموا في طرد أبناء الشعب الفلسطيني من ديارهم.

لذلك لا بد من الاستعداد لمواجهة مخطط التوطين الذي سيفلح بقانون جديد مخترع ومصنّع أميركيا وإسرائيليا.. ويجب الإصرار على تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين قبل تليفيق قانون دولي جديد، مع يقيننا بأن معظم دول العالم لن تقبل بهذه البدعة القانونية وسترفضها، وستفشل أميركا الأمم المتحدة.

العمل الأميركي الإسرائيلي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين مستمر ومتواصل، وحماية حق العودة يجب أن يكون من أولوياتنا في الحيلة والحذر لمواجهة هذا المخطط الخطير، ويجب على الجميع أن يكونوا بمستوى المسؤولية لأن المؤامرات على قضيتنا متواصلة وكبيرة وخطيرة جدا. ومن الواجب والضرورة إسقاط هذه البدعة الجديدة كما تم إسقاط العديد من مخططات ومشاريع التوطين السابقة والخبيثة.

* رئيس تحرير مجلة «البيادر»

ستبدأ الدورة الثالثة والسبعون اجتماعها العادي السنوي، يوم الثامن عشر من أيلول الجاري، في نيويورك بالولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تواجه الدولة المستضيفة لمقر الهيئة الدولة الأهم في العالم، عزلة دولية خانقة، لم تشهد مثيلاً لها من قبل، خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وبعد أيام حرب فيتنام، وذلك لأن الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، وزع «هدايا العداء» في أكثر من مكان بالعالم، إن كانت تلك الهدايا من النوع السياسي، كما هي الحال في الملف الفلسطيني، أو من النوع الاقتصادي، كما حدث مع الصين والاتحاد الأوروبي، أو حتى من النوع الذي يصل إلى مستوى التهديد بالحرب، أو التدخل الصريح في شؤون الدول الأخرى، كما حدث مع كوريا الشمالية، وإيران وفنزويلا ونيكاراغوا.

على الطريق إلى الاجتماع الأممي، وجد ترامب المتخطب في مجال السياسة الدولية من قصة التقائه برؤساء الدول التي عزز منذ دخوله البيت الأبيض من حالة التوتر بينها وبين بلاده، مخرجاً، لتهدئة الأمور ولو قليلاً وبشكل مؤقت أو عابر، حتى يمر اللقاء الأممي بين قادة دول العالم، بأقل ضجيج ممكن، لذا فبعد لقائه الوحيد مع كيم جونج أون، والذي كان مثل لقاء محمد علي كلاي/جورج فورمان في زائير عام 1974، من حيث كونه قد أحدث الصخب فقط قبل وخلال انعقاده، ثم بعد ذلك، «انفض المولد» دون أن يحدث أي تقدم يذكر، سوى التوقف عن حالة الشد التي كانت ربما تهدف إلى «تلميع الرجلين» عالميا وإظهارهما كما لو كانا سيدي العالم، أو أن لقاءهما كان بمثابة لقاء قمة

الكرة الأرضية، ترامب المولع بالاكشن، منذ أن أظهر اهتمامه بالمصارعة الأميركية التي فيها مظاهر العنف الشديد وغير الأخلاقي، والتي فيها الكثير من الكذب والتمثيل، والتي فشل في أن يكون واحداً من نجومها، يرى قبل أن ينقضي به العمر في حقل السياسة ما يحقق له «عده النفسية» في الظهور ولفت الانتباه، فلا يظهر لذلك بمظهر الرئيس الأميركي المتزن، أي رأس أكبر وأهم دولة في العالم، لذا فهو يخترع العداة والتوتر مع الدول، ولا يسعى لحل الخلافات معها عبر المؤسسات الحكومية، ولا عبر السياسة الهادئة، بل عبر اللقاءات الإعلامية التي تمكنه من الظهور كما لو كان «نجما عالميا».

على الطريق إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا العام، وبعد أن أعاد التوتر بين بلاده وإيران دون أي مبرر أو سبب، إلا من أجل خاطر عيون حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، أعلن أنه على استعداد للقاء الرئيس الإيراني حسن روحاني، ليجعل من اللقاء حدثاً يغطي ربما على فصول اجتماع الجمعية العامة وعلى كلمات رؤساء الدول، ثم وبعد الصخب الذي أحدثه مع نهاية العام الماضي حول القدس، وما تسبب به من قطيعة تامة ومعلنة مع القيادة الفلسطينية، عاد ليعلم استعداده للقاء الرئيس محمود عباس، على هامش الاجتماع الأممي، ثم أخيراً هو هو رئيس نيكاراغوا التاريخي دانييل أورتيغا يعلن عن رغبته في لقاء دونالد ترامب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناقشة تدخل واشنطن في شؤون أميركا اللاتينية.

مواجهة قادمة في الأمم المتحدة

بقلم: رجب أبو سرية

الزعيم التاريخي لنيكاراغوا، قال قبل أيام في مقابلة له مع «فرانس برس 24»: إن الولايات المتحدة، خططت لانقلاب في بلاده، حيث لم يستبعد التدخل العسكري الأميركي في بلاده، وأضاف: إن لديه ما يثبت من الأدلة على تمويل الولايات المتحدة لموجة العنف الأخيرة في بلاده. أورتيجا أشار إلى أنه في حال التقى ترامب سيحدث باسم أميركا اللاتينية كلها، في إشارة على أقل تقدير.. إلى تدخل واشنطن في شؤون فنزويلا أيضاً، حيث لا ترغب أميركا/ترامب في وجود نيكولاس مادورو، سلف الرئيس التحري هوغو سانشيز المناوئ للهيمنة الأميركية على القارة الأميركية الجنوبية. طبعاً اللقاء في الجمعية العامة، حتى وإن كانت تجري في نيويورك، أي على أرض الولايات المتحدة، لكنها تبدو كما لو كانت تجري على أرض محايدة، فهي تجري في ظل الاجتماع الأممي وليس في العاصمة الأميركية، ولا يكون في تلك الحالة الرئيس الأميركي هو المضيف، حيث سيبدو الطرف الآخر كما لو كان قد حضر خصيصاً من أجل لقائه! وهذا مهم في البروتوكول الدولي، حيث عادة ما تجري اللقاءات الكونوية، في عواصم محايدة حتى من حيث المسافة الجغرافية، كما حدث في لقاء قمة ميخائيل غورباتشوف مع رونالد ريغان في ريكيافيك عاصمة آيسلندا، في العام 1986، من أجل وقف حرب النجوم وسباق التسلح، وكما حدث هذا العام في سنغافورة من لقاء بين زعيم كوريا الشمالية والرئيس الأميركي. وفي الحقيقة، فإن اللقاءات بين رؤساء الدول على هامش

الإدارة الأكثر عداء للفلسطينيين

بقلم: محمد ياغي

وجميعها لم يجرؤ على مخالفتها علناً رغم أن بعض رؤساء وأركان هذه الإدارات كانوا كارهين للاجتماع بعض رؤساء وزراء إسرائيل. جيمس بيكر مثلاً وزير الخارجية الأميركي في عهد بوش الأب كان يكره الجلوس منفرداً مع أسحاق شامير، وكلينتون لم يكن يرغب بالجلوس مع نتنياهو. إدارة ترامب ضمن هذا السياق مختلفة، ليس بسبب انخيارها «الشديد» لإسرائيل، فهذا ما فعلته جميع الإدارات السابقة، ولكن بسبب عدائها وكراهيتها الشديدة للفلسطينيين، هذا فقط ما يميزها. جميع الإدارات الأميركية السابقة تركت هامشاً يُمكنها من التواصل مع الفلسطينيين. جميعها قال إن القدس الشرقية محتلة منذ العام 1967 وإن «مصريها» خاضع للمفاوضات. جميعها اعترف بأن اللاجئين الفلسطينيين مكون أساسي في قضيتهم لا ينتهي الصراع مع إسرائيل دون تسوية «ماه لهذا المكون، وجميعها أعلن، البعض منهم على استيلاء، أن الاستيطان في الأراضي المحتلة غير شرعي وعميقة» في طريق السلام. هذا ترك للفلسطينيين القليل من الأمل بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تكون وسيطاً، حتى وإن كانت محازرة لإسرائيل، لتسوية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. تصوير إدارة ترامب على أنها الإدارة الأكثر انخياراً لإسرائيل يُقربها في موقع «المحاز» لكنها فعلياً خرجت

بوش الابن، هو من أعطى شارون الضوء الأخضر لتدمير مقر الرئيس عرفات في رام الله وهو من سعى لتغييره استجابة لطلب إسرائيل، وهو أيضاً صاحب أكذوبة أن ما يمنع الفلسطينيين من الحصول على دولة خاصة بهم هو غياب مؤسسات ديمقراطية لديهم. أكذوبة تحولت إلى سياسة دولية في التعامل مع الفلسطينيين منذ العام 2004 تم خلالها التفاضي بالمطلق عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي. في عهد الرئيس أوباما تم رفع قيمة المساعدات الأميركية لإسرائيل من ثلاثة إلى أربعة مليارات دولار سنوياً، وفي عصره حصلت إسرائيل على أكبر تعاون عسكري بينها وبين الولايات المتحدة. أوباما، الرئيس الأكثر فهماً وإدراكاً لتاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بحكم موقعه السابق كمحاضر ومدافع في مجال حقوق الإنسان في جامعة شيكاغو، وبحكم علاقة زمالة جمعته بفلسطينيين حاضروا في نفس الجامعة، ورغم كراهية نتنيانو له وتحريره عليه في الكونغرس الأميركي، إلا أنه كان شديد الحرص على عدم إغضاب إسرائيل وكان يكرر بمناسبة أو دونها التزام إدارته الذي لا يقبل الشك بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة. لا، لا تقولوا إن إدارة ترامب هي الأكثر انخياراً لإسرائيل في جميع الإدارات الأميركية كانت «أكثر» انخياراً لإسرائيل.

كيف نردّ على ترامب؟

بقلم: هاني عوكل

التي يتصدرها عنوان الانقسام الفلسطيني الداخلي، بكل ما له وما عليه، وضرورات المرحلة تستوجب الاستعجال في وضع حد لهذا الانقسام العين. الفلسطينيون الذين أصبحوا ربما وهدهم في هذه المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل تحديداً، عليهم أن يعترفوا أولاً بفشلهم إزاء توحيد الصف الداخلي وتمكينه من الصمود أمام كل المخططات التصفوية، وعليهم التحرك الفوري لتقييم ومراجعة مرحلة بأسة في تاريخ القضية الفلسطينية. الحديث هنا عن 25 عاماً من اتفاق أوسلو الهزلي الذي وضع السلطة الفلسطينية على محك التصفية، و 11 عاماً من انقسام داخلي أدى إلى تراجع في أولوياتنا الوطنية وضرب بعرض الحائط ثوابت شكّلت بوصلة للفلسطينيين يهدتون بها ضد الاحتلال الإسرائيلي. بسبب الانقسام لم يعد الفلسطيني اليوم كما كان حاله قبل حزيران 2007، والحديث هنا عن أكثر من مليون مواطن ينظرون إلى قضايا ثانوية وهامشية على أنها أولى الأولويات كما هي الحال في موضوع الكهرباء والمياه والبطالة وازمة الرواتب والحق على «فتح» أم «حماس» متى نصل إلى مرحلة كفى؟ متى يمكن وضع الخلافات الفصائلية جانبا والتفكير في الأوضاع المستقبلية التي سنؤول إليها في حال حل الانقسام حاضراً في الأجندة الفلسطينية؟ الولايات المتحدة الأميركية ما تنفك توبخ الفلسطينيين لأنهم لم ينجحوا لإسرائيل، والأخيرة تفعل مفاعيلها وباقي العالم في سبات عميق.

آراء 9

الجمعية العامة لا تقتصر على كون الرئيس الأميركي هو الطرف الوحيد فيها، فكثير من اللقاءات تجري بين رؤساء الدول لتناقش العلاقات الثنائية أو ملفات دولية ذات اهتمام مشترك.

ما يهمننا نحن هو كلمة الرئيس محمود عباس، حيث اعتادت القيادة الفلسطينية منذ سنوات أن تجعل من الاجتماع السنوي للجمعية العامة، بمثابة جردة حساب أو مراجعة سنوية للعملية السياسية التي كانت تجري في ظل الرعاية الأميركية، وقد تدرج الأمر لتعويض نقص الحضور الدولي، منذ تآكل موقف الرباعية الدولية في الاهتمام بالملف، وتفرد الولايات المتحدة، إلى أن توقفت قوة الدفع منذ نيسان العام 2014، لتجد فلسطين ضالتها في هذا الاجتماع وفي بعض اجتماعات مجلس الأمن وبعض مؤسسات الأمم المتحدة فرصتها في كشف الانحياز الأميركي وكذلك الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية المتتابعة والتي كانت طوال الوقت العقبة في طريق تحقيق السلام، إلى أن تحولت إلى أداة لقتلها تماما.

في السنوات السابقة، كانت خطب الرئيس عباس تتمحور حول الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المعادية والمضادة للسلام، لكن هذه المرة ينتظر أن يخصص الرئيس جزءاً مهماً من كلمته لكشف خطر الانحياز الأميركي المناقض للشرعية الدولية بخصوص القدس واللاجئين ومجمل ملف الصراع، لذا فإن محاولة واشنطن لثنى الرئيس عن «بق البحصه» بالحدث عن لقاء محتمل بين الرجلين مكشوفة ومفضوحة وهي على الأغلب لن تحدث.

من هذا الموقع إلى موقع العداء للفلسطينيين وإلى موقع الشريك لإسرائيل في جرائمها. الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل عقبه قطع المساعدات عن «الأونروا» وإغلاق بعثة منظمة التحرير في واشنطن، ومن ثم قطع المساعدات عن المستشفيات الفلسطينية. هذا ليس انخياراً ولكنه عداء وكره للفلسطينيين وعدوان عليهم وعلى حقوقهم. العرب والفلسطينيون تسامحوا مع «الانحياز»، فهل يتسامحون مع «العدوان» عليهم أيضاً؟ عندما أعلن ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، خرجت السيدة نيكي هالي، مندوبة أميركا في الأمم المتحدة وقالت إن «السلام لن تنطبق على الأرض بعد هذا الاعتراف»، بعد مضي بضعة أسابيع على الاعتراف قالت: ألم أقل لكم إن السماء لن تنطبق على الأرض! السيدة هالي محقة بالطبع! لو كان العرب عرباً، لألقوا السفارات والقواعد العسكرية الأميركية في بلدانهم. لو كان العرب عرباً، لرفضوا استقبال مبعوثي إدارة ترامب لو كان العرب عرباً، لسحبوا استثماراتهم من أميركا وقطعوا علاقاتهم التجارية معها. لو كان العرب عرباً، لأوقفوا حجاجهم إلى البيت الأبيض. لكن ماذا عسانا نقول أكثر من ترديد ما قاله الراحل الكبير محمود درويش: عرب وباعوا روحهم، عرب وضاعوا.

الخوف كل الخوف أن تمر علينا الأيام والسنون ونصل إلى مرحلة تصفى فيها القضية الفلسطينية والانقسام الداخلي شاهد عليها، لكن من الضروري الانتباه إلى أن كل الفصائل دون استثناء تتحمل هذا الوزر، لأنها بسبب ضعفها وذريعة الانقسام من سمح بالتطاول على القضية الفلسطينية.

يكفي هذا الجدل البيزنطي بين فصائل الانقسام، فهذه لغة مستهلكة ولم تعد تستجدي أحداً، ولا بد من وضع حد لهذه المرحلة التي يمقتها كل الفلسطينيين في الداخل والخارج، فما يحدث الآن من استهداف مباشر للقضية وثوابتها يستدعي من أصحاب الفصائل الجلوس على طاولة واحدة للبحث في مصيرهم ومصير. على الأوان لتوجيه الأيدي نحو الوضع الداخلي والتركيز هذا الدعم الترامبي، وكأنه اليوم يجلس على «اللوج» ولا أحد يعاتبه في عدوانيته ضد الفلسطينيين وقياداتهم. إن الأوان لتوجيه البوصلة نحو الوضع الداخلي والتركيز على مسألة إنهاء الانقسام مهما ارتفعت التكاليف، مع أولويات إطلاق إستراتيجية نضالية تنفض الاحتلال في الداخل والخارج، وتعيد حيوية القضية الفلسطينية ومركزيتها إلى الواجهة لدى الكثير من دول العالم، إذ علينا أن نراعي جيداً بين نضال وطني مدفوع بوحدة المصير والدم، وآخر لا يتحتمل إلى قوة الفصائل وزخم الشارع.
Hokal79@hotmail.com

الموقع الإلكتروني : www.al-ayyam.ps
البريد الإلكتروني : E-mail: info@al-ayyam.ps

العنوان البريدي:

الأيام - ص.ب 1987 رام الله - فلسطين
المقر الرئيسي: 39 شارع الأيام - رام الله
هاتف: 02-2987341/3/4/5، فاكس: 02-2987342

تصدر عن:
شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير:
أكرم هنية

تلفظ مع
الأيام